

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل - ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

تقرير مقدم من اليابان

يدعو الإجراء ٢٠ من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ الدول الأطراف إلى تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذها لخطة العمل، وللخطوات العملية الثلاث عشرة الواجب اتخاذها من أجل نزع السلاح، المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، وللفقرة ٤ (ج) من المادة السادسة من قرار مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥ المعنون "المبادئ والأهداف المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين". وينص الإجراء ٢١ من خطة العمل على اتخاذ تدبير لبناء الثقة يتمثل في تشجيع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على شكل موحد للتقارير وعلى تحديد الفترة الزمنية الملائمة الفاصلة بين التقرير والذي يليه، وذلك لأغراض توفير المعلومات الموحدة طوعاً دون المساس بالأمن القومي. وهذا التقرير مقدم من اليابان وفقاً لتلك الالتزامات.



أولاً - نزع السلاح النووي

- ١ - تلتزم الدول الأطراف كافة باتباع سياسات تتوافق تماماً مع أحكام المعاهدة ومع الهدف المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.
- باعتبار اليابان هي البلد الوحيد الذي تعرض، في أي وقت كان، للقصف الذري أثناء الحرب، فإنها باقية على التزامها القوي بتعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على جميع ركائز الثلاث، وبالتقدم في السير نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية.
- وترى اليابان أنه من أجل اتخاذ خطوات تؤدي إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية، من الضروري بناء تدابير عملية ولمموسة على أساس التعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، دون إغفال الاعتراف الواضح بالجوانب الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية والتقييم الموضوعي للبيئة الأمنية الدولية القاسية.
- تلعب اليابان دوراً نشطاً في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وهي مجموعة عبر إقليمية من شبكات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ملتزمة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كأساس ضروري لتحقيق نزع السلاح النووي وكحجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار النووي. وقد اقترحت المبادرة تدابير ملموسة وفعالة للمضي قدماً في نزع السلاح النووي.
- في أيار/مايو ٢٠١٧، أعلنت اليابان عن إنشاء مجموعة الشخصيات البارزة للنهوض الموضوعي بنزع السلاح النووي. وتضم المجموعة ١٧ خبيراً: ٧ خبراء يابانيين منهم رئيس المجموعة، وعشرة خبراء أجانب من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. وعقدت المجموعة أربعة اجتماعات حتى الآن. وفي أعقاب الاجتماع الثاني الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٨، قدمت المجموعة توصيات إلى وزير الخارجية تارو كونو. كما قدمت هذه التوصيات إلى الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، التي عقدت في جنيف في نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠١٨.
- تلتزم اليابان بإحراز تقدم في التدابير الملموسة والعملية من خلال أمور منها تعزيز شفافية القوات النووية، وتقديم قرارات إلى الجمعية العامة تدعو إلى اتخاذ إجراءات موحدة من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية، وتقديم مساهمات فعالة نحو البدء مبكراً بنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والسعي إلى الشروع في وقت مبكر بالمفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المنفجرة النووية الأخرى (معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية)، والمشاركة بنشاط في المناقشات المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي.
- تنخرط اليابان في أنشطة التوعية بواقع القصف الذري والاعتراف الواضح بعواقبه الإنسانية عبر الحدود والأجيال.

- ٢ - تلتزم الدول كافة بتطبيق مبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق والشفافية فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات المنبثقة عن المعاهدة:
- تدعو اليابان جميع الدول إلى تطبيق هذه المبادئ الثلاثة فيما يتعلق بعملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي من خلال القرارات المقدمة إلى الجمعية العامة.
- قدمت اليابان ورقة عمل بشأن الشفافية بعنوان "الشفافية والإبلاغ وتعزيز عملية استعراض المعاهدة" إلى مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، وفيها شجعت الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق على نموذج موحد للإبلاغ وتقديمه سنوياً في سياق تعزيز عملية استعراض المعاهدة.
- قدمت اليابان، مع أعضاء آخرين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ثلاث أوراق عمل حول الشفافية إلى عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، وهي: في عام ٢٠١٢، "شفافية الأسلحة النووية"؛ وفي عام ٢٠١٤، "زيادة الشفافية في نزع السلاح النووي"؛ وفي عام ٢٠١٥، "الشفافية من قبل الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية". وفي عملية استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠، تظل مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ملتزمة بهذا الجهد، حيث قدمت ورقات العمل التالية: في عام ٢٠١٧، "الشفافية من قبل جميع الدول الأطراف في المعاهدة"؛ وفي عام ٢٠١٨، "مقترحات مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح لتعزيز الشفافية من أجل تقوية عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية"؛ وفي عام ٢٠١٩، "الترويج لاستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية: أداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"؛ كما عقدت اجتماعات للتواصل مع المجموعات الأخرى.
- ٣ - تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية، في تنفيذها لتعهداتها الصريح بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية، ببذل مزيد من الجهود لتخفيض الأسلحة النووية بجميع أنواعها، المنشور منها وغير المنشور، وإزالتها في نهاية المطاف، وذلك باتخاذ تدابير انفرادية وثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف.
- ٤ - يلتزم كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بالسعي إلى تحقيق النفاذ المبكر والتطبيق التام للمعاهدة المتعلقة بتدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها،

وُشجَّعَ على مواصلة المناقشات بشأن تدابير المتابعة بغية تحقيق تخفيضات أكبر لترسانتيهما النوويتين.

٥ - تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتعجيل في إحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات المفوضية إلى نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، على نحو يعزز الاستقرار والسلام والأمن غير المنقوص والمعزَّز على الصعيد الدولي. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن هذه الدول مدعوة إلى العمل بسرعة من أجل تحقيق جملة أهداف منها ما يلي:

(أ) السعي على وجه السرعة إلى تحقيق تخفيض شامل للمخزون العالمي للأسلحة النووية بجميع أنواعها على النحو المحدد في الإجراء ٣؛

(ب) تناول مسألة الأسلحة النووية جميعها بغض النظر عن نوعها أو مكانها بوصف ذلك جزءاً لا يتجزأ من عملية نزع السلاح النووي العامة؛

(ج) مواصلة تقليص دور الأسلحة النووية وأهميتها في جميع المفاهيم والنظريات والسياسات العسكرية والأمنية؛

(د) مناقشة السياسات التي يمكن أن تحول دون استخدام الأسلحة النووية وتؤدي في نهاية المطاف إلى إزالتها، وتحد من خطر الأسلحة النووية وتسهم في منع انتشار الأسلحة النووية ونزعها؛

(هـ) النظر في المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مواصلة خفض الوضع التشغيلي لمنظومات

الأسلحة النووية بسبب تعزز الاستقرار والأمن على الصعيد الدولي؛
(و) التقليل من خطر الاستعمال غير المقصود للأسلحة النووية؛
(ز) مواصلة تعزيز الشفافية وتوطيد الثقة المتبادلة.

٦ - تتفق الدول كافة على ضرورة أن يقوم مؤتمر نزع السلاح فوراً بإنشاء هيئة فرعية لتناول مسألة نزع السلاح النووي في سياق برنامج عمل شامل ومتوازن يتم الاتفاق عليه.

دعمت اليابان إنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٨ لتناول مسألة نزع السلاح النووي. كما أيدت اليابان القرار الذي قدمه رئيس سري لانكا لإنشاء هيئات فرعية بشأن البنود من ١ إلى ٤ من جدول الأعمال وهيئة فرعية واحدة بشأن البنود ٥ و ٦ و ٧ من جدول الأعمال. ويرد القرار في الوثيقة CD/WP.605 لعام ٢٠١٨.

وتدعو اليابان باستمرار إلى اعتماد برنامج عمل يؤدي إلى التفاوض على معاهدة لنزع السلاح في إطار المؤتمر. وأكد السيد نوبوشيغي تاكاميزاوا، السفير في البعثة الدائمة لليابان لدى مؤتمر نزع السلاح، على أهمية اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن.

دعت الشخصيات السياسية التالية جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح في أجزاء المؤتمر الرفيعة المستوى التي عقدت مؤخراً إلى اعتماد برنامج عمل من هذا النوع:

- السيد كويتو تسوجي، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية في عام ٢٠١٩
- السيد مانابو هوري، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية في عام ٢٠١٨
- السيد موتومي تاكيساوا، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية في عام ٢٠١٧
- السيد ماساكازو هاماتشي، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية في عام ٢٠١٦
- السيد تاكاشي أوتو، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية في عام ٢٠١٥

وفي قرار الجمعية العامة المتكرر المعنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" الذي قدمته اليابان واتخذته الجمعية بأغلبية كبيرة، شددت اليابان طوال سنوات على الحاجة إلى مواصلة استكشاف إمكانيات التغلب على الجمود المستمر لأكثر من عقدين في مؤتمر نزع السلاح.

٧ - تتفق الدول كافة على ضرورة أن يشرع مؤتمر نزع السلاح على الفور، وفي سياق برنامج عمل شامل ومتوازن يتم الاتفاق عليه، في مناقشة وضع ترتيبات دولية فعالة لتقديم ضمانات للدول غير الحائزة لأسلحة نووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد

في قرار الجمعية العامة المعنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" الذي قدمته اليابان واتخذته الجمعية بأغلبية كبيرة، شددت اليابان على أهمية الضمانات الأمنية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. قدمت اليابان، هي و ١١ عضواً آخر في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ورقة عمل حول "المناطق الخالية من الأسلحة النووية و ضمانات الأمن السلبية" إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٣.

وباستعمالها بحيث تُناقش هذه الترتيبات بصورة موضوعية ودون قيود بهدف وضع توصيات تتناول هذه المسألة بجميع جوانبها مع عدم استبعاد إمكانية إبرام صك ملزم قانوناً على الصعيد الدولي. ويدعو مؤتمر الاستعراض الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ دعماً لأعمال مؤتمر نزع السلاح.

٨ - تلتزم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالاحترام الكامل لالتزاماتها القائمة فيما يتعلق بالضمانات الأمنية. وتُشجّع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تقدم بعد هذه الضمانات إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في المعاهدة على أن تفعل ذلك.

٩ - يُشجّع القيام بإنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، حيثما يكون ذلك مناسباً، بناء على ترتيبات يُتفق عليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة في عام ١٩٩٩ عن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وتُشجّع جميع الدول المعنية على التصديق على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وعلى بروتوكولات ذات الصلة وعلى التشاور والتعاون بشكل بناء لكي يبدأ نفاذ البروتوكولات الملزمة قانوناً ذات الصلة لجميع معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تشمل ضمانات أمنية سلبية.

وإيدت اليابان قرارات الجمعية العامة بشأن خمس معاهدات للمناطق الخالية من الأسلحة النووية وبشأن مركز الدولة الخالية من الأسلحة النووية في منغوليا.

وفي قرار الجمعية العامة "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" الذي قدمته اليابان واتخذته الجمعية بأغلبية كبيرة، شددت اليابان على أهمية إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية وفقاً للمبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٩ الصادرة عن هيئة نزع السلاح.

واستضافت اليابان مؤتمراً غير رسمي في ناغازاكي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ حول إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وتُشجّع الدول المعنية على استعراض
أي تحفظات ذات صلة.

١٠ - تتعهد جميع الدول الحائزة للأسلحة
النووية بأن تصدّق على معاهدة
الحظر الشامل للتجارب النووية
على وجه السرعة، مع ملاحظة
أن القرارات الإيجابية التي تتخذها
الدول الحائزة للأسلحة النووية
سيكون لها تأثير مفيد على صعيد
التصديق على تلك المعاهدة، وأن
الدول الحائزة للأسلحة النووية تقع
على عاتقها مسؤولية خاصة تتمثل
في تشجيع بلدان المرفق ٢ على
التوقيع والتصديق، ولا سيما تلك
البلدان التي لم تنضمّ بعد إلى
معاهدة عدم انتشار الأسلحة
النووية ولا تزال تشغّل منشآت نووية
غير خاضعة للضمانات.

وقعت اليابان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦
وصدقت عليها في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٧.

وعدلت اليابان قانونها بشأن تنظيم المواد النووية المصدرية ومواد الوقود النووي والمفاعلات
النووية عندما صدقت على المعاهدة.

وفي قرار الجمعية العامة "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة
النووية" الذي قدمته اليابان واتخذته الجمعية بأغلبية كبيرة، شددت اليابان على أهمية البدء
المبكر لنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وكذلك الوقف الاختياري للتفجيرات
التجريبية للأسلحة النووية.

وقامت اليابان بدور مهم كمنسق للمادة الرابعة عشرة من المعاهدة، مع كازاخستان،
من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧، وكرئيس مشارك للاجتماع الوزاري التاسع لأصدقاء المعاهدة
في عام ٢٠١٨، حيث أكدت على أهمية البدء المبكر لنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب
النووية وكذلك الوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية.

١١ - ريثما يبدأ نفاذ معاهدة الحظر
الشامل للتجارب النووية، تلتزم
جميع الدول بالامتناع عن القيام
بالتفجيرات التجريبية للأسلحة
النووية أو أي تفجيرات نووية
أخرى، وعن استخدام تكنولوجيات
الأسلحة النووية الجديدة، وعن
القيام بأي عمل متنافٍ مع هدف
تلك المعاهدة ومقصدتها، وينبغي
الإبقاء على جميع إجراءات الوقف
الاختياري القائمة للتفجيرات
التجريبية للأسلحة النووية.

١٢ - تعترف جميع الدول التي صدّقت
على معاهدة الحظر الشامل
للتجارب النووية بإسهامات
المؤتمرات على صعيد تسهيل بدء

نفاذ تلك المعاهدة، وبإسهام التداير التي اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر السادس لتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وتلتزم بالإبلاغ في مؤتمر عام ٢٠١١ عن التقدم المحرز نحو بدء نفاذ تلك المعاهدة بصورة عاجلة.

اغتنمت اليابان كل فرصة مناسبة في اتصالاتها الثنائية وخلال المؤتمرات المتعددة الأطراف مع بقية الدول المدرجة في المرفق ٢، على الصعيدين السياسي والرسمي، لتشجيع التوقيع و/أو التصديق على المعاهدة.

ودعت اليابان أعضاء البرلمان (الدايت) ومسؤولين حكوميين، من إندونيسيا ومصر مثلاً، لزيارة مرافق نظام الرصد الدولي التي تستضيفها اليابان ولتبادل الآراء حول المعاهدة مع السلطات اليابانية.

وأكدت اليابان أهمية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الإعلان المشترك بين اليابان والهند الصادر في اجتماع قمة البلدين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

١٣ - تتعهد جميع الدول التي صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالعمل على بدء نفاذ تلك المعاهدة وتنفيذها على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

قادت اليابان ونسقت الجهود الدولية لتعزيز دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وأنشأت اليابان مجموعة أصدقاء المعاهدة بالاشتراك مع أستراليا وهولندا في عام ٢٠٠٢، وقامت بدور هام كمنسق للمادة الرابعة عشرة من المعاهدة، بالاشتراك مع كازاخستان، من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧.

وفي عام ٢٠١٨، اغتنمت اليابان كل فرصة مناسبة في اتصالاتها الثنائية وخلال المؤتمرات المتعددة الأطراف مع بقية الدول المدرجة في المرفق ٢، على الصعيدين السياسي والرسمي، لتشجيع التوقيع و/أو التصديق على المعاهدة. وعلى سبيل المثال، أكدت اليابان أهمية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الإعلان المشترك الصادر عن الاجتماع الثامن لقيادة جزر المحيط الهادئ الذي عقد في اليابان في أيار/مايو ٢٠١٨، وفي إعلان مشترك مع بوركينا فاسو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وفي إعلان مشترك مع زامبيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

وشاركت اليابان في رئاسة الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تعقد اجتماعاً رفيع المستوى كل سنتين. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، اعتمد الاجتماع الوزاري التاسع المنعقد في نيويورك البيان الوزاري المشترك بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وشاركت اليابان أيضاً في تقديم قرار الجمعية العامة السنوي المعنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية"، وصوتت مؤيدة له.

١٤ - تُشجّع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تطور على النحو الكامل نظام التحقق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما يشمل الانتهاء مبكراً من وضع نظام الرصد الدولي وتطبيقه بشكل مؤقت وفقاً للولاية المسندة إلى

اعتمدت منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جميع محطات نظام الرصد الدولي في اليابان ومختبراً تستضيفه اليابان (٦ محطات زلزالية ومحطة واحدة للرصد دون السمي ومحطتان لرصد النيوترونات المشعة ومختبر واحد).

وتبرعت اليابان بمبلغ ٢,٤ مليون دولار تقريباً لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وذلك لتعزيز قدراتها على التحقق في عام ٢٠١٧. وقدمت اليابان مساهمة طوعية بمبلغ ٧٤٧.٠٢٦ دولاراً في عام ٢٠١١ و ٤٥٥.٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٣.

ودعماً لبدء نفاذ المعاهدة، تنظم اليابان منذ عام ١٩٩٥ دورة تدريبية حول "الرصد العالمي للزلازل" للتعريف بأحدث التقنيات وعرض أحدث المعارف في هذا المجال.

اللجنة التحضيرية التي ستقوم عند بدء نفاذ تلك المعاهدة بدور نظام تحقق فعال وموثوق وتشاكري ولا تميزي ذي نطاق تغطية عالمي، وتتولى ضمان الامتثال لتلك المعاهدة.

تؤيد اليابان بقوة أهداف معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى (معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية)، وقامت بالدعوة إلى البدء المبكر في مفاوضات بشأن المعاهدة، وذلك في مناسبات عديدة تشمل قرار الجمعية العامة المعنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية". وقدمت اليابان، مع غيرها من البلدان الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ورقات عمل حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥، وذلك في عام ٢٠١٢، وإلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠، وذلك في عام ٢٠١٧.

وفي عام ٢٠١١، شاركت اليابان وأستراليا في استضافة أحداث جانبية للخبراء في جنيف على هامش مؤتمر نزع السلاح لمناقشة الجوانب التقنية لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وللحفاظ على الزخم لبدء المفاوضات في إطار المؤتمر.

وشاركت اليابان بنشاط في المناقشات التي دارت في فريق الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وفي الفريق التحضيري الرفيع المستوى المعني بتلك المعاهدة في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وأسهمت بصورة بناءة في المناقشات، وقد اختتم الفريق التحضيري تقريره بمجموعة متنوعة من الخيارات لعناصر المعاهدة التي سيتم التوصل إليها مستقبلاً.

١٥ - تتفق جميع الدول على أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح فوراً، في إطار برنامج عمل متفق عليه وشامل ومتوازن، في التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى وفقاً لتقرير المنسق الخاص لعام ١٩٩٥ (CD/1299) والتكليف الوارد فيه. وفي هذا الصدد أيضاً، يدعو مؤتمر الاستعراض الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ دعماً لأعمال مؤتمر نزع السلاح.

١٦ - تشجّع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الالتزام بالإعلان للوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب الاقتضاء، عن جميع المواد الانشطارية التي يقرّر كل منها أنها لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية وأن إخضاع هذه المواد في أقرب وقت ممكن عملياً للتحقق من جانب الوكالة الدولية أو غيرها من آليات التحقق الدولية المناسبة، واتخاذ تلك الدول ترتيبات لاستخدام هذه المواد في الأغراض

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

رقم الإجراءات

السلمية ضماناً لبقاء هذه المواد خارج نطاق البرامج العسكرية إلى الأبد.

١٧ - في سياق الإجراء ١٦، تشجّع جميع الدول على دعم وضع ترتيبات تحقّق ملائمة وملزمة قانوناً، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ضماناً للإزالة التي لا رجعة فيها للمواد الانشطارية التي تقرّر كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية أنها لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية.

١٨ - تشجّع جميع الدول التي لم تشجّع بعد في عملية لتفكيك منشآت إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى أو لتحويل تلك المنشآت للاستخدامات السلمية، على القيام بذلك.

شاركت اليابان بنشاط في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، وهي مبادرة دولية لزيادة فهم التحديات المعقدة التي ينطوي عليها التحقق من نزع السلاح النووي ولإيجاد حلول لتلك التحديات، وتمثلت مشاركتها في إرسال خبراء إلى جميع مجموعات العمل.

واعترافاً بأهمية هذه الشراكة كأداة قوية لاتخاذ تدابير عملية وملموسة لتحقيق هدف عالم خالٍ من الأسلحة النووية، استضافت اليابان الاجتماع العام الثالث للشراكة في طوكيو في حزيران/يونيه ٢٠١٦.

وأكدت اليابان على أهمية الجهود المبذولة لتطوير قدرات التحقق من نزع السلاح النووي في قرار الجمعية العامة المتكرر المعنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" الذي قدمته اليابان.

وشاركت اليابان بنشاط في المناقشات التي دارت في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي الذي أنشئ عملاً بقرار من الجمعية العامة.

قدمت اليابان تقاريرها الوطنية التالية عن تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠:

NPT/CONF.2015/PC.III/4 (2014)

١٩ - تتفق جميع الدول على أهمية دعم التعاون بين الحكومات والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ومع المجتمع المدني بهدف زيادة الثقة وتحسين الشفافية وتطوير قدرات تحقّق ذات كفاءة فيما يتصل بنزع السلاح النووي.

٢٠ - ينبغي للدول الأطراف أن تقدم، في إطار عملية الاستعراض المعزّزة للمعاهدة، تقارير منتظمة عن تنفيذ خطة العمل هذه وتنفيذ الفقرة ٤

- (ج) من المادة السادسة من مقرّر عام ١٩٩٥ المعنون "مبادئ وأهداف لعدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح النوويين"، وعن الخطوات العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، مع الإشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦.
- ٢١ - كإجراء لبناء الثقة، تشجّع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على شكل موحد للتقارير وعلى تحديد الفترة الزمنية الملائمة الفاصلة بين التقرير والذي يليه، وذلك لأغراض توفير المعلومات الموحدة طوعاً دون المساس بالأمن القومي. والأمين العام للأمم المتحدة مدعو إلى إنشاء مستودع مفتوح للجمهور تودع به المعلومات المقدّمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية.
- ٢٢ - تشجّع جميع الدول على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (A/57/124) بشأن الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وذلك للمضي قدماً نحو تحقيق أهداف المعاهدة دعماً لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.
- (ج) من المادة السادسة من مقرّر عام ١٩٩٥ المعنون "مبادئ وأهداف لعدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح النوويين"، وعن الخطوات العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، مع الإشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦.
- ٢١ - كجزء من الجهود المبذولة لتعزيز تنفيذ خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، قدمت اليابان، مع الدول الأعضاء الأخرى في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ورقات عمل حول الشفافية إلى اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٢ بعنوان "الشفافية في مجال الأسلحة النووية"، وفي عام ٢٠١٤ بعنوان "زيادة الشفافية في نزع السلاح النووي"، وإلى مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ بعنوان "الشفافية من جانب الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية".
- بالإضافة إلى ذلك، قدمت اليابان ورقة عمل حول الشفافية والإبلاغ وتعزيز عملية الاستعراض إلى مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، واقترحت فيها نصاً لإدراجه في الوثيقة الختامية لذلك المؤتمر.
- وفي عام ٢٠١٧، قدمت اليابان، مع الدول الأعضاء الأخرى في المبادرة، ورقة عمل بعنوان "الشفافية من جانب جميع الدول الأطراف في المعاهدة" مع نموذج جديد للإبلاغ يمكن أن تستخدمه جميع الدول الأطراف لتقديم معلومات حول كيفية تنفيذها التزامات خطة العمل لعام ٢٠١٠.
- باعتبار اليابان هي البلد الوحيد الذي تعرض، في أي وقت كان، للقصف الذري، فإنها ملتزمة بضمان عدم نسيان العواقب والمآسي الإنسانية لهيروشيما وناغازاكي. ولهذا الغرض، تولى اليابان أهمية قصوى للتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وخاصة بالنسبة لجيل الشباب الأصغر عمراً.
- ومنذ عام ١٩٨٣، تدعو اليابان الدبلوماسيين الشباب من مختلف البلدان كل عام من خلال برنامج الأمم المتحدة للزمالات في مجال نزع السلاح.
- وترعى اليابان مؤتمرات الأمم المتحدة حول قضايا نزع السلاح في مدن مختلفة منذ عام ١٩٨٩، وفي هذه المؤتمرات يشارك ممثلو الدول والأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني من جميع أنحاء العالم في مناقشات مفيدة.
- وقدمت اليابان في عام ٢٠١٧ ورقة عمل بعنوان "التثقيف والتوعية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار"، بالاشتراك مع أعضاء آخرين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠، وذلك عقب ورقة عمل مشتركة

مقدمة إلى مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥. كما أدلت اليابان ببيان مشترك بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وذلك باسم ٧٦ بلداً في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥.

وبدأت اليابان برنامجاً بعنوان "إعلاميون خاصون من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية" في عام ٢٠١٠ بهدف تبادل التجربة المباشرة للناجين من القصف الذري (هيياكوشا). وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت اليابان برنامجاً جديداً بعنوان "إعلاميون شباب من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية" في عام ٢٠١٣. وبموجب هذا البرنامج، من المتوقع أن يتقاسم الشباب العواقب المأساوية للأسلحة النووية وأفكارهم حول الخطوات المحتملة عبر الحدود والأجيال. وحتى اليوم، أرسل في سياق هذين البرنامجين ما مجموعه ٢٩٧ من الإعلاميين الخاصين في ٩٣ مناسبة وما مجموعه ٣٢٧ من الإعلاميين الشباب في ٣١ مناسبة.

وعقدت اليابان منتدى الإعلاميين الشباب من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية ثلاث مرات اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٦، بهدف تنشيط أنشطة هؤلاء الإعلاميين الشباب وتعزيز شبكات خريجي برنامج الإعلاميين الشباب في اليابان ودول أخرى.

وبدلت اليابان جهوداً لجعل شهادات الناجين من القصف الذري (هيياكوشا) متاحة على نطاق واسع ولترجمتها إلى ثلاث عشرة لغة.

في عام ٢٠١٥، افتتحت مدينتا هيروشيما وناغازاكي، بالتعاون مع الحكومة اليابانية، معرضاً دائماً عن التفجيرات الذرية في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، على غرار المعرضين في نيويورك وجنيف، لتعزيز فهم الدمار الهائل الذي تسبب فيه استخدام الأسلحة النووية.

ثانياً - عدم الانتشار النووي

٢٣ - يهيب المؤتمر بجميع الدول الأطراف أن تبذل قصارى جهدها في سبيل تعزيز عالمية الانضمام إلى المعاهدة،

وآلا تتخذ أي إجراءات يمكن أن تؤثر سلباً على فرص تحقيق عالمية المعاهدة. بذلت اليابان كل جهد ممكن لتشجيع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة على القيام بذلك. وفي الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة المعنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" الذي قدمته اليابان، دعت اليابان جميع الدول غير الأطراف في المعاهدة إلى الانضمام بصفتها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية إلى المعاهدة فوراً ودون أي شروط لتحقيق عالمية المعاهدة، وإلى الالتزام بشروطها واتخاذ خطوات عملية لدعم المعاهدة ريثما يتم الانضمام إليها.

٢٤ - يكرّر المؤتمر تأييد دعوة مؤتمرات الاستعراض السابقة إلى تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع المواد المصدرة أو المواد الانشطارية الخاصة المستخدمة في جميع الأنشطة النووية السلمية التي تجري في الدول

وقعت اليابان اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في آذار/مارس ١٩٧٧ ودخل الاتفاق حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

ووقعت اليابان البروتوكول الإضافي للاتفاق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، ودخل البروتوكول حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

الأطراف وفقاً لأحكام المادة الثالثة
من المعاهدة.

- ٢٥ - إذ يلاحظ المؤتمر أن ١٨ دولة من الدول الأطراف في المعاهدة لم تقم بعد بإدخال اتفاقات الضمانات الشاملة حيّز النفاذ، فإنه يحثها على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن ودون مزيد من الإبطاء.
- ٢٦ - يؤكّد المؤتمر أهمية الوفاء بالتزامات عدم الانتشار ومعالجة جميع الأمور المتصلة بالامتثال حرصاً على عدم المساس بالمعاهدة وبسلطة نظام الضمانات.
- ٢٧ - يؤكّد المؤتمر أهمية تسوية كافة حالات عدم الامتثال للتزامات الضمانات بما يتفق تماماً مع النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع ما على الدولة الطرف المعنية من التزامات قانونية. وفي هذا الصدد، يدعو المؤتمر الدول الأعضاء إلى التعاون مع الوكالة.
- ٢٨ - يشجّع المؤتمر جميع الدول الأطراف التي لم تقم بعد بإبرام البروتوكولات الإضافية وإدخالها حيّز النفاذ على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن وعلى تنفيذها بشكل مؤقت ريثما يبدأ نفاذها.
- تواصل اليابان تشجيع القبول العالمي لاتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولبروتوكول الإضيائي للاتفاق، باعتباره معيار التحقق الدولي، وهي تدعو جميع الدول التي لم توقع بعد على البروتوكول الإضيائي إلى التوقيع عليه وإدخاله حيّز النفاذ.
- نفذت اليابان التزامات اتفاق الضمانات الشاملة بينها والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتزامات البروتوكول الإضيائي، وهي تبذل الجهود لضمان شفافية أنشطتها النووية. وتم التوصل إلى "استنتاج أوسع" بشكل متسق منذ بلوغه لأول مرة في بيان ضمانات الوكالة لعام ٢٠٠٣.
- واليابان ملتزمة بتعزيز نظام عدم الانتشار النووي. وبصفة خاصة، كعضو معين في مجلس محافظي الوكالة، تتعاون اليابان تعاوناً كاملاً مع الوكالة وتقدم الدعم المناسب لأنشطتها.
- بذلت اليابان قصارى جهدها لتسوية حالات عدم الامتثال للتزامات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كل فرصة ممكنة مع المجتمع الدولي، بما في ذلك بمناسبة اجتماعات مجلس محافظي الوكالة ومؤتمرها العام.
- بالنسبة لكوريا الشمالية، في المؤتمر العام للوكالة، شاركت اليابان في تقديم القرارات الخاصة بكوريا الشمالية.
- وبالنسبة لإيران، ساهمت اليابان في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك المساعدة من خلال الوكالة. وفي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، دعمت اليابان الدورة التدريبية الوطنية حول تطبيق الضمانات في إيران.
- تعمل اليابان بنشاط نحو تعميم البروتوكول الإضيائي النموذجي، وهي تواصل تقديم المساعدة اللازمة لا سيما للبلدان الآسيوية.
- ونظمت اليابان مناسبات للتوعية في بعض البلدان، من خلال مركز الدعم المتكامل لمنع انتشار الأسلحة النووية وللأمن النووي، ودعمت الحلقات الدراسية الخاصة بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتسهيل تنفيذ الضمانات بما في ذلك البروتوكول الإضيائي.
- ودعمت اليابان الحلقتين الدراسيتين المتعلقةتين بالترويج لعقد البروتوكولات الإضافية، واللتين نظمتها الوكالة في إثيوبيا والسودان في عام ٢٠١٧، والحلقات الدراسية التي عقدت برعاية مشتركة بين الوكالة، ومركز الدعم المتكامل، والمقاطعات الشريكة، في تايلاند ولاوس في عام ٢٠١٨.

- ٢٩ - يشجّع المؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تواصل تسهيل قيام الدول الأطراف بإبرام اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية وبدء نفاذها وأن تواصل مساعدتها في هذا الصدد. ويدعو المؤتمر الدول الأطراف إلى النظر في اتخاذ تدابير محدّدة من شأنها أن تعزّز إضفاء العالمية على اتفاقات الضمانات الشاملة.
- ٣٠ - يدعو المؤتمر إلى توسيع نطاق تطبيق الضمانات ليعطي المنشآت النووية السلمية في الدول الحائزة للأسلحة النووية في إطار اتفاقات الضمانات الطوعية ذات الصلة، وذلك بأكثر الطرق الممكنة اقتصاداً واتساقاً بالطابع العملي، مع مراعاة حجم الموارد المتوافرة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويشدّد على وجوب تطبيق الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية على الصعيد العالمي بمجرد إزالة الأسلحة النووية تماماً.
- ٣١ - يشجّع المؤتمر جميع الدول الأطراف التي لديها بروتوكولات كميات صغيرة لم تقم بعد بتعديلها أو إلغائها على القيام بذلك، حسب الاقتضاء، في أقرب وقت ممكن.
- ٣٢ - يوصي المؤتمر بأن تجري دراسة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقييمها بشكل منتظم. وينبغي دعم وتنفيذ ما تتخذه هيئات السياسة التابعة للوكالة من مقرّرات تهدف إلى زيادة تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها.
- نظمت اليابان مناسبات للتوعية في بعض البلدان، من خلال مركز الدعم المتكامل، ودعمت الحلقات الدراسية الخاصة بضمانات الوكالة لتسهيل تنفيذ الضمانات بما في ذلك البروتوكول الإضافي.
- وفي وقت انعقاد الجمعية العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، استضافت اليابان حدثاً جانبياً في الذكرى العشرين لاعتماد البروتوكول الإضافي النموذجي.
- وشاركت اليابان وساهمت في الاجتماع السنوي لشبكة ضمانات آسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في كوريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وفي فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.
- في عام ٢٠١٣، قدمت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ورقة عمل حول "التطبيق الأوسع للضمانات في الدول الحائزة للأسلحة النووية" (NPT/CONF.2015/PC.II/WP.23) وذلك إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥.
- تدعو اليابان جميع الدول إلى اعتماد تعديل بروتوكول الكميات الصغيرة، حسب الاقتضاء.
- تعمل اليابان على تعزيز فعالية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحسين كفاءتها. وبصفة خاصة، بصفتها عضواً معيناً في مجلس محافظي الوكالة، تدعم اليابان جهود المدير العام والمجلس الرامية إلى تعزيز فعالية وكفاءة تلك الضمانات باستمرار.

- ٣٣ - يهيب المؤتمر بجميع الدول الأطراف أن تكفل استمرار حصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كامل الدعم السياسي والتقني والمالي حتى يمكنها الاضطلاع على نحو فعال بمسؤوليتها عن تطبيق الضمانات على النحو المطلوب في المادة الثالثة من المعاهدة.
- ٣٤ - يشجّع المؤتمر الدول الأطراف على أن تواصل، في إطار النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تطوير قاعدة تكنولوجية دولية للضمانات المتقدمة تتسم بالقوة والمرونة والقدرة على التكيف وفعالية التكلفة، وذلك من خلال التعاون فيما بين الدول الأعضاء ومع الوكالة.
- ٣٥ - يحث المؤتمر جميع الدول الأطراف على كفالة ألا تساعد صادراتها ذات الصلة بالطاقة النووية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على تطوير أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، وكفالة أن تكون صادراتها هذه متوافقة تماما مع أهداف ومقاصد المعاهدة، كما هي منصوص عليها خاصة في المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة، إلى جانب المقرر الذي أُخذ في مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥ بشأن مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.
- ٣٦ - يشجّع المؤتمر الدول الأطراف، لدى قيامها بصياغة ضوابطها التصديرية الوطنية، على الاسترشاد بالمبادئ التوجيهية والتفاهات التي
- كانت اليابان ثاني أكبر بلد من حيث تسديد الاشتراكات المقررة والمساهمات الخارجة عن الميزانية والتبرعات المقدمة للوكالة.
- يساهم برنامج دعم اليابان لضمانات الوكالة في تعزيز الضمانات الدولية من خلال إدخال تحسينات على فعالية وكفاءة تنفيذ الضمانات عن طريق نقل التكنولوجيا والخبرات اليابانية إلى الوكالة.
- وتدير الوكالة اليابانية للطاقة الذرية المختبر النظيف للتحليل والبحوث البيئية كعضو في مختبرات شبكة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- ضاعفت اليابان جهودها لمنع انتشار الأسلحة النووية من خلال مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر، وكذلك من خلال تنفيذ الالتزامات المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية، مثل وضع الضوابط الوطنية الفعالة للتصدير المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتساهم اليابان بشكل إيجابي في أنشطة مجموعة الموردين من خلال أمور منها، على سبيل المثال، تولى دور مركز التنسيق من خلال بعثتها الدائمة لدى المنظمات الدولية في فيينا.
- تقوم اليابان بانتظام بتحديث لوائح الرقابة على صادراتها المحلية وفقاً للتغيرات في قوائم مراقبة الصادرات النووية المتفق عليها على مستوى متعدد الأطراف.

- جـرى التفاوض بشأنها والاتفاق عليها من جانب أطراف متعددة.
- ٣٧ - يشجّع المؤتمر الدول الأطراف، لدى اتخاذها قرارات بشأن تصدير مواد ذات صلة بالطاقة النووية، على إيلاء الاعتبار لما إذا كانت الدولة الملتزمة قد نفذت التزاماتها بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- ٣٨ - يدعو المؤتمر جميع الدول الأطراف، وهي تتصرّف من منطلق تحقيق أهداف المعاهدة، أن تراعي ما لجميع الدول الأطراف، ولا سيما النامية منها، من حق شرعي في التمتع بكامل فرص الحصول على المواد والمعدّات والمعلومات التكنولوجية النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية.
- ٣٩ - تشجّع الدول الأطراف على أن تسهّل نقل التكنولوجيا والمواد النووية وعلى إقامة تعاون دولي فيما بين الدول الأطراف وفقاً لأحكام المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة، وعلى أن تزيل في هذا الصدد أي معوقات تتعارض مع المعاهدة دونما موجب.
- ٤٠ - يشجّع المؤتمر جميع الدول على الحفاظ على أعلى المستويات الممكنة للأمن والحماية المادية للمواد والمنشآت النووية.
- ٤١ - يشجّع المؤتمر جميع الدول الأطراف على أن تطبّق، حسب الاقتضاء، توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الحماية المادية للمواد
- وفقاً للمبادئ التوجيهية المتفق عليها على مستوى متعدد الأطراف، تنظر اليابان عند اتخاذ قراراتها الخاصة بالتصدير فيما إذا كانت الدولة الملتزمة قد أدخلت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيز النفاذ.
- يرجى الرجوع إلى الكتاب الأزرق التالي بشأن سياسة اليابان الخارجية فيما يتعلق بقائمة البلدان التي لدى اليابان اتفاقات ثنائية للتعاون النووي معها: www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2018/html/chapter3/c030104.html
- (٣) باء - الاستخدامات السلمية للطاقة النووية: اتفاق التعاون النووي الثنائي
- يرجى الرجوع إلى الكتاب الأزرق التالي لسياسة اليابان الخارجية فيما يتعلق بسياستها الخاصة بالتعاون النووي: www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2018/html/chapter3/c030104.html
- (٣) باء - الاستخدامات السلمية للطاقة النووية: اتفاق التعاون النووي الثنائي
- كانت قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦ مناسبة للإعلان عن مختلف الجهود التي بذلتها اليابان. يرجى الاطلاع على الرابط التالي للاطلاع على ملخص للجهود: www.mofa.go.jp/dns/n_s_ne/page3e_000467.html
- تتخذ اليابان مختلف تدابير الحماية المادية بما يتماشى، على سبيل المثال، مع القانون المتعلق بتنظيم المواد المصدرية النووية ومواد الوقود النووي والمفاعلات.
- وقد أوصي بتلك التدابير في الوثائق التوجيهية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك توصيات الأمن النووي بشأن الحماية المادية للمواد النووية والمنشآت النووية

والمُنشآت النووية (INFCIRC/225/Rev.4) وكذلك (INFCIRC/225/Rev.5)، وكذلك (المصوّبة) وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة.

وتمثّل الإجراءات الأخير في استعراض تعليمات هيئة التنظيم النووي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ للتصدي للتهديدات الداخلية. وبدأ المشغلون التحقق من الموثوقية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

بالإشارة إلى متطلبات INFCIRC/225/Rev.5 وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، لاحظت بعثة الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية في عام ٢٠١٥ وبعثة المتابعة في عام ٢٠١٨ أن نظام الأمن النووي في اليابان قوي وراسخ ويتضمن المبادئ الأساسية لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بصيغتها المعدلة.

٤٢ - يدعو المؤتمر جميع الدول الأطراف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية إلى التصديق على تعديل الاتفاقية في أقرب وقت ممكن، ويشجّعها على التصرف وفقاً لأهداف التعديل ومقاصده إلى حين بدء نفاذه. ويشجّع المؤتمر أيضاً جميع الدول التي لم تقم بعد بالانضمام إلى الاتفاقية واعتماد التعديل على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

٤٣ - يحثّ المؤتمر جميع الدول الأطراف على تطبيق مبادئ مدونة قواعد السلوك المنقحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أمان المصادر المشعّة وأمنها، وكذلك الإرشادات المتعلقة باستيراد وتصدير المصادر المشعّة التي أقرها مجلس محافظي الوكالة في عام ٢٠٠٤.

٤٤ - يهيب المؤتمر بجميع الدول الأطراف أن تحسّن من قدراتها الوطنية على كشف الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وردعه واعتراضه في كل أنحاء أقاليمها وفقاً لالتزاماتها القانونية الدولية ذات الصلة، ويهيب بالدول

الأطراف التي هي في وضع يمكنها من العمل على تعزيز الشراكات الدولية وبناء القدرات في هذا المجال أن تفعل ذلك. ويهيب المؤتمر أيضا بالدول الأطراف أن تقوم بإنشاء وإنفاذ ضوابط محلية فعالة لمنع انتشار الأسلحة النووية وفقا لالتزاماتها القانونية الدولية ذات الصلة.

وشاركت اليابان بشكل استباقي في مناورات واجتماعات مبادرة أمن الانتشار. واستضافت اليابان مناورات المبادرة المتعلقة بالاعتراض البحري في إطار مناورات درع المحيط الهادئ في تموز/يوليه ٢٠١٨. انظر: www.mofa.go.jp/dns/n_s_ne/page25e_000216.html. استضافت اليابان الاجتماع العام للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي في طوكيو في حزيران/يونيه ٢٠١٧. انظر: www.mofa.go.jp/press/release/press4e_001613.html. وتشارك اليابان في قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الحوادث والانتشار غير المشروع وهي تقدم التقارير عند وقوع أية الحوادث.

٤٥ - يشجّع المؤتمر جميع الدول الأطراف التي لم تصبح بعد طرفا في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

أصبحت اليابان طرفاً في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في عام ٢٠٠٧.

٤٦ - يشجّع المؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مواصلة تقديم المساعدة إلى الدول الأطراف لتعزيز ضوابطها التنظيمية الوطنية المتعلقة بالمواد النووية، بما في ذلك إنشاء وتعهد نظم الدولة لحصر ومراقبة المواد النووية، إلى جانب النظم على الصعيد الإقليمي. ويدعو المؤتمر الدول الأعضاء في الوكالة إلى توسيع نطاق دعمها للبرامج ذات الصلة التي تنفذها الوكالة.

تقوم اليابان، من خلال مركز الدعم المتكامل لمنع انتشار الأسلحة النووية وللأمن النووي، بالتنظيم النشط للعديد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل الثنائية والدورات التدريبية الدولية لموظفي الدول الأعضاء الأخرى لتعزيز وظائف النظام الحكومي لحصر المواد النووية ومراقبتها ولبعض الدورات التدريبية لموظفي الوكالة، مثل الدورة التدريبية حول طرق التفتيش لعمليات إعادة المعالجة في المرافق التجريبية لدى الوكالة اليابانية للطاقة الذرية وفي محطة توكاي لإعادة المعالجة.

ثالثاً - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

٤٧ - احترام خيارات كل بلد وقراراته في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون المساس بسياساته أو اتفاقات وترتيبات التعاون الدولي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وسياساته المتعلقة بدورة الوقود.

تسعى اليابان إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في كل من تطبيقات الطاقة ومختلف مجالات التطبيقات التي لا تعتمد على الطاقة بموجب مبدأ أن استخدام التكنولوجيا النووية يجب أن يكون مصحوباً في جميع مراحلها بالالتزام بأعلى معايير السلامة والأمن وفعالية الضمانات بشفافية كاملة، وبالتطبيق المستمر لهذه المعايير.

- ٤٨ - التعهد بتيسير حق الدول الأطراف في المشاركة في أكبر قدر ممكن من تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتأكيد ذلك الحق من جديد.
- ٤٩ - التعاون مع الدول الأطراف الأخرى أو المنظمات الدولية في مواصلة تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحاجات المناطق النامية من العالم.
- ٥٠ - منح معاملة تفضيلية للدول الأطراف في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية، مع إيلاء الاعتبار لاحتياجات البلدان النامية على وجه الخصوص.
- ٥١ - تيسير عمليات نقل التكنولوجيا النووية والتعاون الدولي بين الدول الأطراف وفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة، والقضاء في هذا الصدد على أي قيود لا مبرر لها تتناقض مع المعاهدة.
- ٥٢ - مواصلة بذل الجهود، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتعزيز فعالية وكفاءة برنامجها للتعاون التقني.
- ٥٣ - تعزيز برنامج الوكالة للتعاون التقني في مساعدة الدول الأطراف النامية في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.
- ٥٤ - بذل كل جهد ممكن واتخاذ خطوات عملية لضمان أن تكون موارد الوكالة الدولية المخصصة لأنشطة
- انظر الإجراء ٣٩.
- انظر أحدث تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن التعاون التقني للاطلاع على أمثلة على جهود اليابان: www-legacy.iaea.org/About/Policy/GC/GC62/GC62InfDocuments/English/gc62inf-4_en.pdf.
- انظر أحدث تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن التعاون التقني للاطلاع على أمثلة على جهود اليابان: www-legacy.iaea.org/About/Policy/GC/GC62/GC62InfDocuments/English/gc62inf-4_en.pdf.
- انظر الإجراء ٣٨.
- تشارك اليابان بنشاط في الاجتماعات ذات الصلة التي تعقدها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز فعالية وكفاءة برنامج الوكالة للتعاون التقني، بما في ذلك في اجتماعات مجلس المحافظين والمؤتمر العام.
- تشارك اليابان بنشاط في لجنة المساعدة والتعاون في المجال التقني التابعة لمجلس محافظي الوكالة، كما ساهمت اليابان في صندوق التعاون التقني ومبادرة الاستخدامات السلمية لتعزيز برنامج الوكالة للتعاون التقني.
- بصورة مستمرة، بلغ معدل إنجاز اليابان ١٠٠ في المائة في صندوق التعاون التقني.

التعاون التقني كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها.

- ٥٥ - تشجيع جميع الدول التي هي في وضع يسمح لها بتقديم مساهمات إضافية للمبادرة التي تهدف إلى جمع ١٠٠ مليون دولار على مدار السنوات الخمس المقبلة كمساهمات خارجة عن الميزانية لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تفعل ذلك، مع الترحيب بالمساهمات التي سبق أن تعهدت بها البلدان ومجموعات البلدان لدعم أنشطة الوكالة.
- ٥٦ - تشجيع الجهود الوطنية والثنائية والدولية لتدريب القوة العاملة الماهرة اللازمة لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.
- انظر الروابط أدناه للاطلاع على أمثلة على جهود اليابان:
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية/مركز الدعم المتكامل لمنع انتشار الأسلحة النووية وللأمن النووي (www.jaea.go.jp/04/iscn/activity/forum_en.html)
 - شبكة تنمية الموارد البشرية النووية في اليابان (<http://jn-hrd-n.jaea.go.jp/ar/>)
 - اتفاقية التعاون الإقليمي (<http://www.rcaro.org/>)
 - مركز بناء قدرات شبكة المساعدة للاستجابة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فوكوشيما (www.iaea.org/newscenter/pressreleases/iaea-ranet-capacity-building-centre-fukushima-begins-work;
www.iaea.org/newscenter/news/school-of-radiation-emergency-management-held-in-iaea-capacity-building-centre;
www.iaea.org/newscenter/news/iaea-course-in-asia-and-pacific-region-focuses-on-the-use-of-radiation-monitoring-for-public-protection-in-a-nuclear-emergency; www.iaea.org/newscenter/news/japan-to-support-use-of-ndt-technology-for-recovery-from-earthquakes-floods-in-asia-and-the-pacific)
- انظر الرابط أدناه للاطلاع على أمثلة:
- ملفات الطاقة النووية القطرية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إصدار عام ٢٠١٨: اليابان (cnpp.iaea.org/countryprofiles/Japan/Japan.htm)
- ٥٧ - ضمان أن يكون استخدام الطاقة النووية، عند تطوير الطاقة النووية، بما في ذلك القوى النووية، مصحوبا بالتزامات بالضمانات والتنفيذ المستمر لها فضلا عن مستويات السلامة والأمن الملائمة والفعالة،

بما يتفق مع التشريعات الوطنية
للدول والالتزامات الدولية
ذات الصلة.

٥٨ - مواصلة مناقشة وضع نُهج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، يرجى الاطلاع على قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية GC(62)/RES/9 المعنون "تعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية". وتؤيد اليابان هذا القرار. بطريقة غير تمييزية وشفافة تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو المنتديات الإقليمية، بما في ذلك إمكانيات إنشاء آليات لضمان إمدادات الوقود النووي وكذلك الخطط الممكنة للتعامل مع المرحلة الحتمية لدورة الوقود دون أن يؤثر ذلك على الحقوق المنصوص عليها في المعاهدة ودون المساس بالسياسات الوطنية لدورة الوقود، مع معالجة التعقيدات التقنية والقانونية والاقتصادية المحيطة بهذه القضايا، بما في ذلك في هذا الصدد، شرط الوكالة بشأن الضمانات الشاملة.

www-legacy.iaea.org/About/Policy/GC/GC62/GC62Resolutions/English/gc62res-9_en.pdf

٥٩ - النظر في الانضمام، إن لم تكن قد انضمت بعد، لاتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، والاتفاقية المشتركة المتعلقة بسلامة تصريف الوقود المستهلك وسلامة تصريف النفايات المشعة، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتصديق على تعديلها بحيث يمكن أن يبدأ نفاذها في موعد مبكر.

أبرمت اليابان بالفعل الصكوك التالية:

- اتفاقية الأمان النووي (١٩٩٥)
- اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي (١٩٨٧)
- اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي (١٩٨٧)
- اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (١٩٨٨)
- الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة (٢٠٠٣)
- الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (٢٠٠٧)
- تعديل عام ٢٠٠٥ على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (٢٠١٤)

- ٦٠ - تشجيع تبادل أفضل الممارسات في مجال الأمان والأمن النوويين، بعدة طرق منها الحوار مع ممثلي الصناعة النووية والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء.
- يرجى الرجوع إلى تقرير اليابان الوطني المقدم في عام ٢٠١٧ إلى اجتماع الاستعراض السابع للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي: www.nsr.go.jp/data/000170377.pdf.
- كما يرجى الرجوع إلى تقرير اليابان الوطني المقدم في عام ٢٠١٨ إلى اجتماع الاستعراض السادس للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة: www.nsr.go.jp/data/000232629.pdf.
- وأصدرت اليابان بياناً من رئيس الوفد، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، ماساجي ماتسوياما، إلى الدورة الثانية والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. انظر: www.mofa.go.jp/mofaj/files/000409519.pdf.
- وأصدرت اليابان بياناً من وزير الدولة للشؤون الخارجية كنتارو سونورا، رئيس الوفد إلى المؤتمر الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول الأمن النووي، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. انظر: www.mofa.go.jp/mofaj/files/000209417.pdf.
- وفي هذا المؤتمر، أعربت اليابان عن عزمها على العمل مع الوكالة لتعزيز التدابير اليابانية لمكافحة الإرهاب في سياق استضافتها للألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعاقين في طوكيو في عام ٢٠٢٠.
- وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، وقعت اليابان والوكالة على الترتيبات العملية بشأن التعاون في مجال دعم تنفيذ تدابير الأمن النووي في سياق استضافتها للألعاب الأولمبية للمعاقين في طوكيو في عام ٢٠٢٠. انظر: www.mofa.go.jp/press/release/press11e_000021.html.
- ويعقد مركز الدعم المتكامل لمنع انتشار الأسلحة النووية وللأمن النووي حلقة عمل مع المعهد العالمي للأمن النووي كل عام. وعقدت حلقة العمل الثامنة في طوكيو خلال يومي ٧ و ٨ شباط/فبراير ٢٠١٩. وناقش المشاركون تدابير الأمن السيبراني التي ينبغي تنفيذها في محطات الطاقة النووية لضمان الأمن النووي للبنية التحتية الحيوية من المحطات الإلكترونية.
- ٦١ - تشجيع الدول المعنية، على أساس طوعي، على مواصلة الحد من اليورانيوم العالي التخصيب في المخزونات والاستخدام المدنيين، حيثما كان مجدياً تقنياً واقتصادياً.
- أصدرت اليابان تقريرها عن التقدم الوطني وقدمته إلى مؤتمر قمة الأمن النووي في عام ٢٠١٦. يرجى الاطلاع على الرابط التالي: <http://www.mofa.go.jp/mofaj/files/000144982.pdf>.
- ٦٢ - نقل المواد المشعة بما يتفق مع المعايير الدولية للأمان والأمن وحماية البيئة ذات الصلة، ومواصلة الاتصال بين دول الشحن والدول الساحلية لغرض بناء الثقة ومعالجة الشواغل.
- من خلال "قانون تنظيم المواد المصدرية النووية و مواد الوقود النووي والمفاعلات" و "قانون سلامة السفن" و "قانون الملاحة الجوية المدنية" واللوائح الوطنية الأخرى، تطبق اليابان لائحة الوكالة الدولية للطاقة الذرية رقم 2012، SSR-6، وغيرها من اللوائح الدولية لمعايير لنقل.
- وتستمر دول الشحن، بما في ذلك اليابان، في التواصل مع الدول الساحلية بغية بناء الثقة ومعالجة الشواغل المتعلقة بسلامة النقل والأمن والتأهب لحالات الطوارئ.

المتعلقة بأمان النقل وأمنه والتأهب
لحالات الطوارئ.

- ٦٣ - وضع نظام للمسؤولية النووية المدنية بأن تصبح طرفاً في الصكوك الدولية ذات الصلة أو تعتمد تشريعات وطنية مناسبة، على أساس المبادئ التي أرستها الصكوك الدولية الرئيسية ذات الصلة.
- ٦٤ - يدعو المؤتمر جميع الدول إلى الالتزام بالمقرر الذي اتخذ بتوافق الآراء في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بشأن حظر الهجمات المسلحة أو التهديد بشنّها على المنشآت النووية سواء كانت قيد التشغيل أو قيد الإنشاء.
- وقعت اليابان اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية وأبرمتها في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ونتيجة لذلك، دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥. يرجى الرجوع إلى: ملفات الطاقة النووية القطرية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إصدار عام ٢٠١٨: اليابان (https://cnpp.iaea.org/countryprofiles/Japan/Japan.htm).
- أصدرت اليابان تقريرها عن التقدم الوطني لمؤتمر قمة الأمن النووي في عام ٢٠١٦. يرجى الاطلاع على الرابط التالي: www.mofa.go.jp/mofaj/files/000144982.pdf.
- وعملاً على منع الهجمات المسلحة على المنشآت النووية أو التهديدات ضدها، يقوم حراس الأمن وضباط الشرطة بحماية المنشآت النووية وهم يخضعون للتدريب المنتظم لتعزيز قدراتهم.